الأمم المتحدة

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم
المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الدورة الستون

(٢٨ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الملحق رقم ١٢

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والستون
الملحق رقم ١٢

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم
المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الدورة الستون

(٢٨ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

صدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ١٢ (A/64/12).

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١
ألف -	افتتاح الدورة	١
باء -	الممثلون في اللجنة	١
جيم -	إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى	٢
دال -	انتخاب أعضاء المكتب للدورة الحادية والستين	٣
ثانيا -	أعمال الدورة الستين	٣
ثالثا -	استنتاجات اللجنة التنفيذية ومقرراتها	٤
ألف -	استنتاج بشأن حالات اللجوء طويل الأمد	٤
باء -	مقرر عام عن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية	٤
جيم -	مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٠	٦
دال -	مقرر بشأن مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة الدائمة خلال السنتين ٢٠١٠-٢٠٠٩	٧
هاء -	مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة التنفيذية	٨
المرفقات
الأول -	قائمة بالمقررات التي اعتمدها اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٩	٩
الثاني -	ملخص الرئيس للمناقشة العامة	١٠

أولاً - مقدمة

ألف - افتتاح الدورة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها الستين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وافتتح الدورة الرئيس، سعادة السفير ألبرتو ج. ديمونت (الأرجنتين).

٢ - ورحب الرئيس بأعضاء الوفود، وخاصة الوفدين اللذين يمثلان جيبوتي وجمهورية مولدوفا ويحضران دورتهما العامة الأولى كعضوين في اللجنة.

باء - الممثلون في اللجنة

٣ - كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنن، بولندا، تايلند، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، غانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، قبرص، الكرسي الرسولي، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليسوتو، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٤ - وكانت حكومات الدول التالية ممثلة بصفة مراقب:

أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوكرانيا، إريتريا، البحرين، بلغاريا، بنما، بوتان، بروندي، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تشاد، تركمانستان، توغو، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جورجيا، رواندا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سوازيلند، سيراليون، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، قيرغيزستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، الكونغو،

الكويت، لاتفيا، ليبيريا، مالي، ماليزيا، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موناكو، ميانمار، نيبال، هايتي.

٥ - وكانت منظمة فرسان مالطة المستقلة ممثلة بصفة مراقب.

٦ - كما حضرت الدورة المنظمات الحكومية الدولية والهيئات الأخرى التالية:

الاتحاد الأفريقي، مجموعة دول الكاريبي والمحيط الهادئ، مجلس أوروبا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجماعة الأوروبية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمة الدولية للهجرة، المنظمة الدولية للفرانكوفونية، منظمة المؤتمر الإسلامي.

٧ - وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي:

منظمة الأغذية والزراعة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، برنامج متطوعي الأمم المتحدة، مجموعة البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي.

٨ - وحضرت الدورة ٣٥ منظمة غير حكومية.

جيم - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٩ - أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي (A/AC.96/1072)

و(Corr.1):

١ - افتتاح الدورة.

٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٣ - بيانان يلقىهما المفوض السامي والضيف المتحدث.

٤ - المناقشة العامة.

٥ - النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة:

(أ) الحماية الدولية؛

(ب) الميزانيات البرنامجية، والإدارة، والرقابة المالية والرقابة الإدارية.

٦ - التقارير المتعلقة بالمسائل البرنامجية والإدارية والرقابة والتقييم.

- ٧ - النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ واعتمادها.
- ٨ - استعراض المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية.
- ٩ - بيانات أخرى.
- ١٠ - اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٠.
- ١١ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة التنفيذية.
- ١٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ١٣ - أية مسائل أخرى.
- ١٤ - اعتماد تقرير الدورة الستين للجنة التنفيذية.
- ١٥ - اختتام الدورة.

دال - انتخاب أعضاء المكتب للدورة الحادية والستين

١٠ - انتخبت اللجنة بالتزكية، بموجب المادة ١٠ من نظامها الداخلي، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم كي يؤديوا مهامهم في اللجنة ابتداءً من اليوم الذي يلي مباشرة انتخابهم إلى نهاية آخر يوم من الدورة السنوية المقبلة:

الرئيس: سعادة السفيرة كارولين ميلار (أستراليا)

نائب الرئيس: سعادة السفير هشام بدر (مصر)

المقررة: السيدة ميليسا ر. بيتوتي (الولايات المتحدة)

ثانياً - أعمال الدورة الستين

- ١١ - تمهيداً للمناقشة العامة، ألقى المفوض السامي بياناً افتتاحياً يرد نصه في موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت (www.unchr.org). ثم ألقى الضيفة المتحدثة، السيدة نافانيم بلامي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بياناً أمام اللجنة التنفيذية قبل إعطاء الكلمة للوفود في إطار المناقشة العامة^(١).
- ١٢ - ويرد في المرفق الثاني ملخص للمناقشة العامة، قدمه الرئيس.

(١) انظر المحاضر الموجزة لاجتماعات الدورة للحصول على سرد كامل لمداولات اللجنة، بما فيها بيان الضيفة المتحدثة، وبيانات أو مداخلات الوفود في إطار جميع بنود جدول الأعمال وتعليقاتهم على مشاريع الاستنتاجات والمقررات، بالإضافة إلى البيانين الختاميين اللذين أدلى بهما المفوض السامي والرئيس.

ثالثاً - استنتاجات اللجنة التنفيذية ومقرراتها

ألف - استنتاج بشأن حالات اللجوء طويل الأمد

١٣ - لم يتسن التوصل في الوقت المناسب إلى توافق في الآراء بشأن مشروع استنتاج عن حالات اللجوء طويل الأمد، بحيث يمكن اعتماده كجزء من التقرير. وستواصل الدول الأعضاء مفاوضاتها حول هذا النص بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص يحظى بالموافقة في نهاية العام الجاري، لكي تتمكن اللجنة التنفيذية من اعتماده في اجتماعها الاستثنائي المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

باء - مقرر عام عن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

١٤ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) تلاحظ أن مستوى الاعتماد الخاص باحتياطي "الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية" البالغ ٧٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٩، قد يكون غير كاف، وتأذن للمفوضية بأن تزيد الاعتماد لعام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٩٠ مليون دولار؛

(ب) توافق على البرامج والميزانيات الخاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية السنوية المنقحة لعام ٢٠٠٩ البالغة ٤٦٠.٠٠٠ ٢٨٠ ١ دولار؛ وتلاحظ أنه بضم هذه الاعتمادات إلى الاعتمادات المخصصة للموظفين الفنيين المبتدئين البالغة ١٠ ملايين دولار، فضلاً عن الاحتياجات في إطار البرامج التكميلية البالغة ٩٣٤ ٨٤٦ ٩٠٠ دولار، يصل مجموع المبالغ المطلوبة لعام ٢٠٠٩ إلى ٣٠٧ ٥٠٠ ٢٢٥ ٢ دولار؛ وتأذن للمفوض السامي بأن يجري، في حدود هذه الاعتمادات الكلية، تعديلات في ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر؛

(ج) تؤكد أن استعراض الأنشطة المقترحة في إطار الميزانية البرنامجية للسنتين ٢٠١٠-٢٠١١، على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.96/1068، قد بين أن هذه الأنشطة متسقة مع النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨(د-٥))، ومع الوظائف الأخرى المنوطة بالمفوض السامي وفق ما أقرته أو شجعت أو طلبته الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام؛

(د) تقرر أن تجتمع في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لكي تعتمد القواعد المالية المنقحة الخاصة بصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وتأمين الاتساق بين هذه القواعد والميزانية البرنامجية للسنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

(هـ) **توافق** على البرامج والميزانيات الخاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ البالغة ١٠٠ ٤٧١ ٢٧٧٨ دولار في ٢٠١٠ و٤٠٠ ٠٠٠ ٢٥٦٥ دولار في ٢٠١١، بما في ذلك المساهمة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتكاليف المقر، واحتياطي تشغيلي (يمثل ١٠ في المائة من الأنشطة المبرمجة في المكونين الأول والثاني من الميزانية) قدره ٢٠٠ ٨٢٦ ١٩٦ في ٢٠١٠ و٥٠٠ ٦١٩ ١٨٢ في ٢٠١١، ومبلغ ٢٠ مليون دولار لاحتياطي "الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية" في ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي؛ وتلاحظ أنه بضم هذه الاعتمادات إلى الاعتمادات المخصصة للموظفين الفنيين المبتدئين البالغة ١٠ ملايين في ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي، يصل مجموع المبالغ المطلوبة لعام ٢٠١٠ إلى ٣٠٠ ٢٩٧ ٣٠٠ دولار والمطلوبة لعام ٢٠١١ إلى ٣٠٠ ٣٠٠ ٢٧٨٠ دولار؛ وتؤذن للمفوض السامي بأن يجري، في حدود هذه الاعتمادات الكلية، تعديلات في ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر؛

(و) **تحيط علماً** بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لصناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (A/AC.96/1067)، والتدابير التي اتخذها المفوض السامي أو المقترح اتخاذها استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1067/Add.1)؛ وكذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية للمفوضية للسنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/AC.96/1068/Add.1) ومختلف تقارير المفوض السامي ذات الصلة بأنشطة الرقابة (A/AC.96/1069 و A/AC.96/1070)؛ وتطلب إطلاعها بانتظام على التدابير المتخذة استجابة للتوصيات والملاحظات التي أُبديت في مختلف وثائق الرقابة هذه؛

(ز) **تطلب** إلى المفوض السامي أن يستجيب بمرونة وكفاءة، في حدود الموارد المتاحة، للاحتياجات الميينة حالياً في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وتؤذن له، في حال ظهور احتياجات إضافية جديدة للطوارئ يتعذر الوفاء بها كاملة من الاحتياطي التشغيلي، بإنشاء ميزانيات تكميلية وتوجيه نداءات خاصة فيما يتعلق بمختلف مكونات الميزانية، على أن تحال هذه التعديلات إلى كل اجتماع تال للجنة الدائمة للنظر فيها؛

(ح) **تطلب** إلى المفوضية أن تخضع نفاقها الإدارية لمراجعة مستمرة بغية تخفيض نسبتها من النفقات الإجمالية؛

(ط) **تعترف مع التقدير**، بالعبء الذي ما زالت تتحمله البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في استضافتها للاجئين، وتحث الدول الأعضاء على الاعتراف بهذا الإسهام القيم في حماية اللاجئين والمشاركة في الجهود الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حلول دائمة؛ وتعترف كذلك بالإسهام القيم لبلدان إعادة التوطين في توفير حلول دائمة للاجئين؛

(ي) **تحث الدول الأعضاء**، في ضوء الاحتياجات الواسعة النطاق التي ينبغي أن تتصدى لها المفوضية، على الاستجابة بسخاء وبروح التضامن، وفي الوقت المناسب، لنداء المفوض السامي الداعي إلى توفير الموارد اللازمة للوفاء بكامل احتياجات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛ وتحثها على دعم المبادرات الرامية إلى ضمان تزويد المفوضية بالموارد على أفضل وجه ممكن وعلى نحو يسهل التنبؤ به، مع إبقاء "الاعتمادات المخصصة" في أدنى مستوى.

جيم - مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٠

١٥ - إن اللجنة التنفيذية،

وقد استعرضت القضايا المطروحة عليها في دورتها الستين، وإذ تضع في اعتبارها المقررات والاستنتاجات المعتمدة خلال تلك الدورة،

(أ) **تقرر الدعوة إلى عقد ما لا يزيد عن ثلاثة اجتماعات رسمية للجنة الدائمة في عام ٢٠١٠**، على أن تعقد هذه الاجتماعات في آذار/مارس، وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر؛

(ب) **تؤكد من جديد مقررها بشأن إطار برنامج عمل اللجنة الدائمة (A/AC.96/1003، الفقرة الفرعية ٢ (ج) من الفقرة ٢٥)**، وتؤكد للجنة الدائمة بأن تضيف أو تحذف ما تراه مناسباً من بنود في هذا الإطار بالنسبة لاجتماعاتها في عام ٢٠١٠، وتطلب إلى الدول الأعضاء أن تجتمع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لصياغة خطة عمل مفصلة لكي تعتمدها اللجنة الدائمة رسمياً في اجتماعها الأول في عام ٢٠١٠؛

(ج) **تدعو أعضائها إلى مواصلة بذل الجهود لضمان جعل المناقشة في اللجنة التنفيذية ولجنتها الدائمة مناقشة موضوعية وتفاعلية**، بحيث تتمخض عن تقديم توجيهات عملية ومشورة واضحة للمفوض السامي تمثيلاً مع وظائف اللجنة حسبما يحددها نظامها الأساسي، وتطلب إلى المفوضية أن تتوخى الوضوح والنهج التحليلي فيما تقدمه إلى اللجنة من تقارير وعروض، وأن تقدم الوثائق في الوقت المناسب؛

(د) **تطلب كذلك** إلى اللجنة الدائمة أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى الدورة الحادية والستين للجنة التنفيذية.

دال - مقرر بشأن مشاركة المراقبين في اجتماعات اللجنة الدائمة خلال السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠

١٦ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) **تقرّ** الطلبات المقدمة من وفود الحكومات التالية التي تحضر بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠:

أنغولا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية سلوفاكيا، سلوفينيا، سري لانكا؛

(ب) **تأذن** للجنة الدائمة بالبت في أي طلبات إضافية تقدمها وفود الحكومات التي تحضر بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعاتها خلال الفترة المحددة أعلاه؛

(ج) **تقرّ** الطلبات المقدمة من الكيان التالي الذي تلقى دعوة دائمة للمشاركة كمراقب في دورات الجمعية العامة وعملها:
فلسطين؛

(د) **تقرّ** القائمة التالية للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي سيدعوها المفوض السامي للمشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة ذات الصلة التي ستعقد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠:

الوكالات المتخصصة والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، مجلس أوروبا، جماعة شرق أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجماعة الأوروبية، الأمانة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمة الدولية للهجرة، جامعة الدول العربية، منظمة دول شرق البحر الكاريبي، المنظمة الدولية للفرانكوفونية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، منظمة فرسان مالطة المستقلة.

هاء - مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة التنفيذية

١٧ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تشير إلى مقررها بشأن أساليب العمل المعتمد في جلستها العامة الخامسة والخمسين (الوثيقة A/AC.96/1003، الفقرة ٢٥)،

تقرر اعتماد النموذج المعياري الوارد في الفقرة الفرعية ١(و) من المقرر الآنف الذكر بوصفه جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة التنفيذية.

قائمة بالمقررات التي اعتمدها اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٩

اعتمدت اللجنة الدائمة، وفقاً للسلطة التي منحتها إياها اللجنة التنفيذية، عدداً من المقررات التي تُرفق بتقارير مختلف اجتماعات اللجنة الدائمة على النحو التالي:

(أ) تقرير الاجتماع الرابع والأربعين للجنة الدائمة (A/AC.96/1065)

مقرر بشأن الميزانيات البرنامجية والتمويل في عام ٢٠٠٩؛

(ب) تقرير الاجتماع الخامس والأربعين للجنة الدائمة (A/AC.96/1073)

مقرر بشأن تناول المسائل البيئية في العمليات التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الأشخاص الذين تعنى بهم؛

مقرر بشأن الميزانيات البرنامجية الإجمالية والتمويل في عام ٢٠٠٩.

ملخص الرئيس للمناقشة العامة

١ - توجه الرئيس بالشكر إلى المفوض السامي لما قدّمه من عرض مستفيض يستحث التفكير، تناول فيه تفاصيل عدد من الجهود الإصلاحية التي تبذلها المفوضية، والتحديات الرئيسية التي تواجه المنظمة وهي انكماش المساعدة في الميدان الإنساني؛ وتساؤل فضاء اللجوء؛ وصعوبة التوصل إلى حلول دائمة؛ ومساعدة الأشخاص الذين تعني بهم المنظمة.

٢ - وأعرب الرئيس عن تقدير اللجنة للسيدة نافانتم بلالي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، التي قدمت أفكاراً حافزة للتفكير والتأمل عن قانون حقوق الإنسان كمصدر ثري لحماية اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعني بهم المفوضية. فقد استرعى اهتمام الوفود ملاحظة أبدتها مفادها أن فرص الحوار بين اللجنة التنفيذية وآليات حقوق الإنسان تستحق مزيداً من الدعم والصقل. وأخيراً أعرب عن امتنان اللجنة للسيد كيفين رود رئيس وزراء أستراليا، الذي قدم عرضاً بالفيديو ذكّر الوفود فيه بالعمل الإيجابي الناجع الذي تؤديه المفوضية.

٣ - تم تناول تعليقات الوفود على الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المفوض السامي عن عمل مكتبه. فقد توجهت وفود عديدة بالشكر أولاً إلى المفوض السامي لقيادته ورؤيته، وأشادت أيضاً بالعمل الشجاع الذي يضطلع به موظفو المفوضية تنفيذاً لولاية المكتب، في أوضاع كثيراً ما تحرق بها مخاطر شديدة.

٤ - وفيما يتعلق بولاية المفوضية، حثت عدة وفود على مراعاة القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية، وشجعت على الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وأوضح أحد الوفود أن المفوضية هي وكالة للحماية في المقام الأول، وأشاد بها لاتباعها نهجاً إزاء الحماية يقوم على الحقوق ومتطلبات المجتمع المحلي. وقال المتحدث آحر إننا نحتاج في "الأجل الطويل إلى إطار داعم للحماية قادر على الاستجابة السريعة لكل ما ينشأ من أوضاع جديدة".

٥ - ولكي يتسنى للمفوضية الاضطلاع بولايتها وتنفيذ أنشطة الحماية المنوطة بها والتصدي للشواغل الجديدة، فإن عليها كما قال المفوض السامي ووفود عديدة، أن تدعم عملية إصلاحها الداخلي. وأعرب كثير من المتحدثين عن دعمهم لجوانب متنوعة من الجهود الإصلاحية التي تبذلها المفوضية لا سيما اللامركزية والأقلية. لتعزيز الحضور الميداني للمفوضية، وتقدير الاحتياجات العالمية لمساعدة المنظمة على اعتماد نظام الإدارة وأدوات

الميزنة وممارستها القائم على النتائج. ورحبت عدة وفود بالنهج الجديد إزاء ميزانية السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ولكنها نبهت المفوضية إلى أنها أي المفوضية ستكون مضطرة على الأرجح إلى تحديد أولويات احتياجاتها، وأن تمويل الميزانية سيكون مسألة أكثر صعوبة. وفيما يتعلق بالتمويل ذاته، لاحظ عدة متحدثين أنه حتى في ظروف أزمة اقتصادية، فإن الميزانية تحتاج إلى زيادة التمويل، مع تقليل المساهمات المخصصة لتوفير مزيد من المرونة للمفوضية، كما ينبغي للمكتب أن يواصل توسيع قاعدته من الجهات المانحة.

٦ - وأعربت وفود عدة أيضاً عن مساندتها لمشاركة المفوضية في المبادرات الإصلاحية الأوسع نطاقاً في الأمم المتحدة مثل مبادرة "توحيد الأداء"، التي تتيح الإمكانات لسد الثغرات من خلال جهود أكثر تضامناً وتكاملاً تحقيقاً للتعافي والانتعاش في أوضاع ما بعد النزاع. ورحبت أيضاً بما تبذله المفوضية من جهود فيما يتعلق بالنهج العنقودي بوجه عام، ومجموعة الحماية بوجه خاص، كوسيلة لتعزيز المساعدة والحماية للأشخاص المشردين داخلياً. ومع ذلك، نبهت وفود قليلة المفوضية إلى ضرورة التركيز على ولايتها الأصلية.

٧ - وأشارت وفود كثيرة إلى أهمية مواصلة شراكات المفوضية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وغيره من الوكالات والمنظمات المعنية بالشؤون الإنسانية، والوكالات الإنمائية والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. ودعت وفود قليلة أيضاً إلى أشكال عديدة من التعاون إزاء التحديات العالمية مثل تغير المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية، وانعدام الأمن في مجالات الأغذية والمياه والطاقة. وشجع عدة متحدثين المفوض السامي على الإسهام في التصدي لتأثيرات تغير المناخ.

٨ - وأدلت وفود كثيرة بتعليقات على التحديات الأربعة التي طرحها المفوض السامي في ملاحظاته الاستهلالية. فقد أعرب بعض المتحدثين عن قلقهم إزاء انكماش مجالات العمل الإنساني والقيود التي تعرقل الحصول على المساعدات الإنسانية. وأعربت وفود عديدة عن المواساة للمفوضية في وفاة بعض موظفيها أثناء أدائهم لمهامهم. وعلاوة على ذلك كانت هناك إدانة عامة للهجمات وأعمال العنف التي تعرض لها موظفو الإغاثة والعمل الإنساني، ودعوة إلى وضع نهاية لإفلات مرتكبي هذه الأعمال من العقوبة. وشجعت بعض الوفود المفوضية على مواصلة جهودها لتعزيز أمن الموظفين.

٩ - وفيما يتعلق بتضاؤل فضاء اللجوء، لاحظت مجموعة من البلدان أن حق اللجوء لا يزال أحد المبادئ الأساسية لعمل المفوضية. وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء الحاجة إلى تأمين الحماية لحقوق اللاجئين في تدفقات الهجرة المختلطة. وعلق عدة متحدثين على السياسات التي تنتهجها بلادهم لتحسين حقوق طالبي اللجوء، وشجعوا المفوضية على

مواصلة الاضطلاع بدور هام بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في تحقيق مزيد من الاتساق في نظام أوروبي مشترك بشأن اللجوء.

١٠ - واتفقت بعض الوفود أيضاً مع المفوض السامي بشأن صعوبة التوصل إلى حلول دائمة. ولا تزال العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل المفضل لدى معظم الوفود، ورئي أن من الضرورة تحسين الظروف في البلدان الأصلية لكي يتسنى تشجيع اللاجئين على العودة إليها. وصدرت دعوات من أجل زيادة فرص إعادة التوطين. وتحدثت عدة وفود عن جهودها في هذا المضمار. وأشار عدة متحدثين إلى الأعباء الهائلة التي تتحملها بلدان الملاذ، وشجعوا على زيادة التزام المجتمع الدولي ودعم تقاسم الأعباء الدولية، بما في ذلك المساعدة في بناء القدرات. وفي الوقت نفسه لاحظ عدد من الوفود المساهمات الهامة التي تقدمها بلدان الملاذ. وأعرب متحدثون كثيرون عن قلقهم إزاء حالات الهجرة الطويلة الأمد، ودعوا إلى بذل جهود إضافية لمواجهة هذه الأوضاع، واستكمال المفاوضات المتعلقة بالاستنتاج الخاص بحالات الهجرة الطويلة الأمد. وأخيراً أشار عدة متحدثين إلى أهمية التصدي للأسباب الأولى للصراع بغية منع التشرذم منذ البداية.

١١ - وفيما يتعلق بتلبية احتياجات الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في السياقات الحضرية، قالت وفود كثيرة إنها تتطلع إلى مناقشة الموضوع في الحوار المتعلق بتحديات الحماية، المقرر انعقاده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٢ - وبالإضافة إلى هذه التحديات العامة التي تواجه المفوضية، وجميع أعضاء اللجنة بلا استثناء، أعربت وفود كثيرة عن قلقها إزاء أوضاع معينة في بلدانها. وهي أوضاع من الكثرة بحيث يتعذر التعليق عليها جميعاً. وهي أوضاع تجاوزت "قوس الأزمة" ذاته الممتد من جنوب غرب آسيا إلى الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والبحيرات العظمى في أفريقيا، على حد وصف المفوض السامي. ومع ذلك فقد أبرز المتحدثون كافة المهام المعقدة والهائلة التي تواجه اللجنة.

١٣ - ولكن ظهرت أيضاً نقاطاً مضيئة أثناء المناقشات: حالات العودة الفعلية أو المتوقعة في بلدان كثيرة؛ والعروض المقدمة لتعزيز إعادة التوطين؛ والتعهدات بمزيد من التمويل؛ والاعتراف بإنجازات اتفاقات سابقة مثل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، وإعلان كرتاخينا، وخطة عمل المكسيك، ومؤتمر القمة التي سيعقده الاتحاد الأفريقي قريباً والمتوقع أن يؤدي إلى اتفاقية إقليمية بشأن حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً. والأكثر أهمية من ذلك، ظهور توافق في الآراء بشأن

المسائل الجوهرية والنهوج الأساسية التي ينبغي انتهاجها للتصدي للتحديات في السنوات القادمة.

١٤ - وثمة نقطة اتفاق تتمثل في أن المهمة الكبرى للمفوضية - واللجنة التنفيذية أيضاً - هي مساعدة الأشخاص المحتاجين إلى الحماية. وهذه الجهود لا بد أن تركز على الأشخاص، مع بذل جهود إضافية لمساعدة النساء والأطفال؛ ومنع العنف الجنسي والجنساني، وتمكين المشردين من خلال التعليم والتدريب وتنمية الاعتماد على الذات. وإن من الأهمية بمكان الاستجابة للضرورة الأخلاقية المتمثلة في إنقاذ وحماية أرواح البشر. وعلى غرار ما قاله الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية، فقد أعرب عن أمله في أن يساعد هذا الحوار البناء جميع الأطراف المعنية على أداء هذه المهمة بروح الفريق ومن منطلق العمل المتضافر من أجل إيجاد حلول دائمة.